



الولايات المتحدة والأمم المتحدة بين مسعى الإضعاف ورغبة "الإحياء من جديد"؟ *

بقلم: لورييل راب

مديرة برنامج الولايات المتحدة وأميركا الشمالية

ترجمة: صفاء مهدي عسکر

تحرير: حسن فاضل سليم/د. عمار عباس الشاهين

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية



تأسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية عام 2008 بمدينة بابل (الحلة)، وحصل على شهادة التسجيل من دائرة المنظمات غير الحكومية المرقمة 1Z71874 بتاريخ 25/12/2012، بوصفه مركزاً علمياً يهتم بدراسة الموضوعات السياسية والمجتمعية، فضلاً عن الاهتمام بالقضايا والظواهر الراهنة والمحتملة في الشأن المحلي والإقليمي والدولي، ويعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

- لا يجوز إعادة نشر أي من هذه الأوراق البحثية إلا بموافقة المركز، وبالإمكان الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملاً.
- لا تعبّر الآراء الواردة في الورقة البحثية عن الاتجاهات التي يتبعها المركز وإنما تعبّر عن رأي كاتبها.
- حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية.

للتواصل

مركز حمورابي

للبحوث والدراسات الإستراتيجية

العراق - بغداد - الكرادة



+964 7810234002



hcrsiraq@yahoo.com



www.hcrsiraq.net



تتوارد القادة إلى نيويورك لإحياء الذكرى الثمانين لتأسيس منظمة الأمم المتحدة، ويحمل شعار الدورة الحالية للجمعية العامة عنوان "معًا نحو الأفضل ثمانون عامًا وأكثر من أجل السلام والتنمية وحقوق الإنسان"، في محاولة لتأكيد القيمة المستمرة للتعاون الدولي.

غير أن الواقع العالمي الراهن يجعل من الصعب العثور على أدلة قوية تؤيد هذه الرؤية، فقد كان عاماً مليئاً بالتحديات بالنسبة للأمم المتحدة في ظل تصاعد الانقسامات بين القوى الكبرى، وتزايد الشكوك تجاه المؤسسات متعددة الأطراف وتركيز الدول بصورة أكبر على شؤونها الداخلية، وتجلّت هذه الاتجاهات بشكل خاص في الولايات المتحدة الدولة المضيفة لمقر المنظمة وأكبر ممولها.

ويشارك ممثلو 193 دولة عضو في المجتمعات الرئيسية تناولت قضايا المناخ وتمويل التنمية والدولة الفلسطينية وحكومة الذكاء الاصطناعي، إلى جانب سلسلة من المجتمعات الثنائية والفعاليات الجانبية، وبينما يسعى المشاركون إلى تقييم التحديات الكبرى التي تواجه النظام الدولي، سيكون عليهم التعامل مع الدور الأميركي المتغير.

إعادة إحياء الأمم المتحدة

منذ عودتها إلى السلطة في كانون الثاني تبنت إدارة ترامب نهجاً صدامياً تجاه الأمم المتحدة، فقد انسحبت مجدداً من مؤسسات أممية رئيسية وخفضت تمويلها بمقدار مليار دولار، وسرّحت أكثر من ألف خبير أمريكي كانت مهامهم تدعم وظائف أساسية داخل المنظمة.

ومع ذلك تؤكد الإدارة الأمريكية- على الأقل في خطابها الرسمي- رغبتها في البقاء منخرطة في منظومة الأمم المتحدة، ففي جلسة استماع في مجلس الشيوخ الصيف الماضي أشار المندوب الدائم للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، مايكل وولتز إلى قيمة المنظمة باعتبارها "المكان الوحيد الذي يمكن للجميع فيه الحوار لحل النزاعات". وقدم وولتز رؤيته لمؤسسة أكثر تركيزاً وإصلاحاً، أمم متحدة ترتكز على منع النزاعات وتسويتها بنهج جديد لعمليات حفظ السلام وتتمتع بميزانية شفافة وتحارب معاداة السامية وتتخلى عن "تسبيس القضايا الداخلية الأمريكية"، كما تعهد بقيادة أميركية قوية لمواجهة النفوذ الصيني داخل المنظمة وبحضور فاعل في الهيئات الدولية المعنية بوضع المعايير في مجالات الطيران والاتصالات والملكية الفكرية، وختم قائلاً "أنا واثق من أننا قادرون على جعل الأمم المتحدة عظيمة من جديد".

وقد تبنت إدارات ديمقراطية سابقة أهدافاً مشابهة لا سيما فيما يتعلق بشفافية الميزانية والتصدي للصين والمشاركة في وضع المعايير، غير أن تلك الإدارات كانت ترى أن النفوذ الأميركي يمر أولاً عبر دفع الالتزامات

* Laurel Rapp, Does the US want to weaken the UN or make it 'great again?' 22 September 2025, <https://www.chathamhouse.org/2025/09/does-us-want-weaken-un-or-make-it-great-again>

المالية والانضمام إلى المؤسسات، أما إدارة ترامب فتبعد وكأنها تختر استراتيجية معاكسة (الضعف أولاً، ثم إعادة الانحراف لاحقاً).

في هذا الاجتماع طرحت الولايات المتحدة استراتيجية "الضعف" من خلال مواجهة بعض برامج الأمم المتحدة وتقديم مقاربات بديلة للمعايير المتفق عليها منذ زمن، وتأمل واشنطن في محاربة ما تصفه بـ"البيروقراطية المتضخمة التي تقوّض السيادة الوطنية وتزوج لأيديولوجيات مدمرة مثل التنوع والإنصاف والإدماج"، كما تستعد لاستضافة فعالية تهدف إلى إعادة صياغة السياسات المتعلقة باللجوء والهجرة.

وربما تظهر أوضح تجليات هذه الاستراتيجية في "قمة مسألة فلسطين"، التي تهدف إلى حشد الدعم لإقامة دولة فلسطينية، فبينما أعلنت المملكة المتحدة وأستراليا وكندا والبرتغال اعترافها بدولة فلسطين قبيل انعقاد الجمعية العامة، تصدرت الولايات المتحدة العناوين برفضها منح أكثر من 90 تأشيرة دخول لأعضاء الوفد الفلسطيني.

ويبدو أن واشنطن لم تحسم بعد ما إذا كانت تسعى فقط إلى إضعاف الأمم المتحدة أم أنها تريد المضي في أجندتها أكثر طموحاً لإعادة إحياء المنظمة وتعزيز وظائفها الأساسية، فقد قال الرئيس ترامب في شباط "هناك آمال كبيرة معلقة عليها لكنها لا تُدار بشكل جيد... يجب أن تنظم صفوها"، وإذا ما أرادت الإدارة الأميركيّة تطوير أدوات أكثر فاعلية للسلام والأمن كما تدّعي، فسيتعين عليها أن تقرر ما إذا كانت مستعدة للغوص في أعماق النظام العالمي واختبار تأثير "الاشتراطات المالية" في سياساته.

وكما أن الولايات المتحدة لم تحسم موقفها من الأمم المتحدة فإن المنظمة نفسها لم تتوصل بعد إلى استراتيجية فعالة للتعامل مع واشنطن، ففي إدارة ترامب الأولى سعى الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش إلى تحذّب انتيّار أوسع للنظام عبر بناء علاقات شخصية مع ترامب وممارسة "الصبر الاستراتيجي"، أما اليوم فيرّوح غوتيريش لمبادرة "UN80" التي تتضمن سلسلة من الإصلاحات التدريجية الرامية إلى تبسيط البيروقراطية الأميركيّة وتحسين الكفاءة المالية، غير أن هذه الجهود قد تبدو أشبه بـ"تشذيب الفروع" بينما الجذع ذاته يواجه خلاً في الجذور.

أما الشركاء الراغبون في الحفاظ على دور أميريكي فاعل داخل الأمم المتحدة – مثل المملكة المتحدة والدول الأوروبيّة الأخرى – فقد يدركون الآن أن "الانتظار" وحده لن يكون كافياً، فمثل هذا النهج سمح بتجنب الأسئلة الصعبة المتعلقة بطبيعة النظام العالمي ومبادئه التأسيسية في ظل غياب أقوى أعضائه، رغم أن الإجابات لا تزال بعيدة المنال.